

أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على الابتكار التسويقي: دراسة تطبيقية على شركة موبايلي بالمملكة العربية السعودية

العتيبي، مها محمد شمروخ، و اليوبي، ليلي عابد. (٢٠٢٤). أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على
الابتكار التسويقي: دراسة تطبيقية على شركة موبايلي بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم
الإنسانية والاجتماعية، مج ٨، ع ١١، ١٠ - ٢٦. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1541773>



إعداد

مشاعل الدباس

التقييم العلمي لأسلوب الاقتباس داخل متن البحث

اعتمدت الدراسة على إحالات مرجعية متكررة داخل النص عند تناول المفاهيم النظرية مثل تعريف الذكاء الاصطناعي والابتكار التسويقي، كما ظهر في الصفحات المعروضة من الإطار النظري حيث نسب الباحث الأفكار الأساسية إلى مصادرها مثل (بوزيد، ٢٠٢٢) و (Purchase & Volery, 2020) وغيرهما. كذلك، أظهر الباحث التزاماً مقبولاً بربط الدراسات السابقة بمصادرها الأصلية، مع توضيح أسماء الباحثين والسنة والمنهج والنتائج، وهو ما يمنح القارئ قدراً من الشفافية حول الأدبيات المستند إليها، ويُعد من الممارسات المقبولة في الكتابة الأكاديمية التي تؤكد احترام حقوق الملكية الفكرية بشكل عام.

التقييم العلمي لأسلوب الاقتباس داخل متن البحث

على الرغم من وجود إحالات مرجعية، إلا أنَّ الدراسة لم تلتزم التزاماً منهجياً دقيقاً بقواعد الاقتباس الأكاديمي، وخاصة عند النقل الحرفي من المصادر. فقد ظهر في الإطار النظري نقل نصوص وتعريفات تكاد تكون حرفية دون وضعها في علامات تنصيص ودون توثيق مباشر بالصفحة، كما في تعريف الذكاء الاصطناعي على صفحة ٦ وتعريف الابتكار التسويقي على صفحة ٦-٧ من الملف ذاته وهو ما يُعد شكلاً من الاقتباس غير الدقيق وقد يُدرج في نطاق السطو غير المقصود. كما اكتفت الدراسة بإحالات عامة دون التزام بنمط توثيق موحد (مثل APA)، ودون الإشارة إلى أرقام الصفحات في الاقتباس غير المباشر، مما يضعف الدقة العلمية ويُظهر قصوراً في الالتزام الصارم بمعايير الملكية الفكرية والتوثيق الأكاديمي المعتمد.

توثيق جميع المصادر بشكل صحيح

تكشف مراجعة الإحالات المرجعية في متن الدراسة—وخاصة في الإطار النظري المعروض في الصفحتين ٦ و ٧—أن الباحثة اعتمدت على عدد من المصادر في صياغة المفاهيم الأساسية، لكنها لم تلتزم بالتوثيق الكامل وفق نظام MLA الذي يتطلب إدراج اسم المؤلف فقط داخل النص دون سنة، مع الاعتماد على علامات تنصيب عند النقل الحرفي. فعلى سبيل المثال، يظهر في الصفحة ٦ تعريف الذكاء الاصطناعي المنسوب إلى (بوزيد، ٢٠٢٢، ص ٤٧٢)، إلا أن النص المستخدم هو صياغة مطابقة تقريباً لما يبدو أنه تعريف حرفي، ومع ذلك لم تتم إحاطته بعلامات تنصيب كما يقتضي التوثيق الصحيح. كذلك، استخدمت الدراسة تعريف الابتكار التسويقي المنقول عن Purchase & Volery دون وضع النص بين علامات اقتباس، ودون الالتزام بنمط MLA الذي لا يستخدم الصيغة: (المؤلف، السنة، الصفحة) بل يكتفي بـ (اسم المؤلف ورقم الصفحة). وهذا يشير بوضوح إلى أن طريقة التوثيق داخل النص لم تكن متسقة مع النظام المعتمد ولا دقيقة بما يكفي لضمان حماية الملكية الفكرية.

توثيق جميع المصادر بشكل صحيح

عند الانتقال إلى صفحة ١٩ من الدراسة، نجد قائمة المراجع الأجنبية، وهي قائمة تبدو غنية ومتنوعة، إلا أن مراجعتها تكشف عدم التوافق البنيوي بين الإحالات داخل النص وما ورد في القائمة النهائية. فبعض المصادر التي ذُكرت في المتن مثل (سيف الدين، ٢٠٢١) أو (عمر، ٢٠١٨) لا تظهر بوضوح ضمن ترتيب مرجعي مطابق لنظام MLA، الذي يفرض ترتيباً أبجدياً محدداً وصياغة دقيقة تتضمن: اسم المؤلف، عنوان العمل، جهة النشر، السنة. كما أن بعض المراجع الأجنبية الواردة في القائمة—مثل—Purchase & Volery (2020) وردت بصياغة مرجعية أقرب إلى APA منها إلى MLA، حيث تتضمن السنة بشكل واضح وتستخدم روابط إلكترونية دون الترتيب البنيوي المطلوب في MLA. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الأفكار والنظريات المذكورة في الإطار النظري نُقلت دون الإشارة إلى صفحات محددة في المرجع الأصلي، وهو عنصر جوهري في MLA، وبالتالي فإن الدراسة لا تضمن تطابقاً كاملاً بين ما نُسب للمصادر في المتن وما هو موثق في القائمة النهائية، مما يكشف عن قصور في الدقة المرجعية والالتزام بمتطلبات النظام المعتمد.

تقييم طبيعة المصادر ومدى موثوقيتها

تكشف قراءة الإطار النظري والدراسات السابقة في الصفحات ٦ و ٧ من البحث أنّ الباحث اعتمد بالفعل على مجموعة واسعة من المصادر العلمية التي تنتمي في معظمها إلى فئة المراجع الأكاديمية المحكمة. فقد استشهد بدراسات منشورة في مجلات علمية مثل دراسة إسماعيل (٢٠٢١)، ودراسة أمين (٢٠٢٤)، ودراسة Baghdad & Bellout (2023)، وهي كلها دراسات منشورة في مجلات بحثية خاضعة للتحكيم العلمي، إضافة إلى اعتماد الباحث على مراجع أجنبية مثل Volery & Purchase (2020) التي وردت في قائمة المراجع النهائية بصفحة ١٩، وهي دراسة صادرة عن دور نشر أكاديمية وموثقة في قواعد بيانات معروفة. وتؤكد هذه النصوص أن الباحث لم يعتمد على مصادر شعبية أو عامة، بل استخدم مواد علمية تحمل طابعاً أكاديمياً راسخاً، وتشمل كتباً متخصصة، دراسات منشورة، وأبحاثاً حديثة تتوافق مع المنهج النظري للدراسة. وهذا يشير بوضوح إلى أن مادة الأدبيات في مجملها مستمدة من مصادر علمية ذات مصداقية، تم إعدادها ونشرها تحت إشراف لجان تحكيم أكاديمي

تقييم طبيعة المصادر ومدى موثوقيتها

ورغم أنّ غالبية المراجع المستخدمة ذات طابع علمي موثوق، إلا أن الدراسة تُظهر تبايناً في مستوى الاعتماد على المصادر؛ إذ إن بعض الفقرات النظرية—كما في تعريف الذكاء الاصطناعي والابتكار التسويقي في صفحة ٦—جاءت من مصادر معتبرة، لكنها لم تُدعم بذكر تفاصيل مرجعية دقيقة كالصفحات أو بيانات النشر الكاملة، وهو ما يقلل من قوة الاستشهاد رغم موثوقية الأصل. إضافة إلى ذلك، فإن قائمة المراجع في صفحة ١٩ تُظهر اعتماداً على مصادر محكمة بالفعل، إلا أن جزءاً من هذه المراجع لا يتضح ما إذا كان كتاباً أو بحثاً منشوراً في مجلة أو مؤتمر، بسبب ضعف الصياغة المرجعية.

ومع ذلك، يبقى واضحاً أن الباحث بنى دراسته على مراجع أكاديمية معتمدة ومحكمة، وليس على مقالات عامة أو مواقع غير علمية، مما يرفع من قيمة الدراسة العلمية وإن كانت بحاجة إلى مزيد من الانضباط المنهجي في التوثيق.

مظاهر الالتزام بحقوق الملكية الفكرية

تُظهر الدراسة التزاماً مبدئياً بحقوق الملكية الفكرية من حيث المبدأ، حيث قام الباحث بإسناد الأفكار والنظريات إلى أصحابها عبر ذكر أسماء الباحثين في متن الدراسة، سواء في الإطار النظري أو الدراسات السابقة. فالمفاهيم الأساسية مثل تعريف الذكاء الاصطناعي والابتكار التسويقي نُسبت إلى مصادر محددة مثل (بوزيد، ٢٠٢٢) و(Purchase & Volery, 2020)، إضافة إلى استعراض منهجي للدراسات السابقة مع ذكر الباحثين والسنة والمنهج والمخرجات البحثية. كما أن الدراسة احتوت على قائمة مراجع واضحة في الصفحة ١٩، مما يدل على وجود نية للتقيد بالقواعد الأخلاقية للاقتباس وعدم الادعاء بملكية أفكار ليست من إنتاج الباحث. هذه العناصر تعكس احتراماً عاماً لحقوق المؤلفين، وتدل على أن الباحث لم يتعمّد إخفاء مصادر أو استخدامها دون الإشارة إليها في متنه البحثي.

مظاهر الالتزام بحقوق الملكية الفكرية

لكن عند التدقيق العلمي في الصياغات، يتضح أن الالتزام بحقوق الملكية الفكرية لم يكن كاملاً، إذ تظهر بعض مظاهر النقل غير الموثق بالشكل الصحيح. ففي الصفحتين ٦ و ٧ من الإطار النظري، استخدم الباحث تعريفات جاهزة من مصادر معروفة، إلا أن بعضها نُقل بصياغة مطابقة تقريباً للنص الأصلي دون وضعها بين علامات تنصيص، كما في تعريف الذكاء الاصطناعي وتعريف الابتكار التسويقي، وهذا يُعد شكلاً من الاقتباس الحرفي غير الموثق، حتى مع وجود إشارة للمصدر.

كما أن بعض الإحالات تفتقر إلى رقم الصفحة أو صياغة توثيقية دقيقة، وهو ما قد يؤدي إلى نسبة أفكار المؤلفين بطريقة غير منضبطة، وبالتالي يضعف من احترام الملكية الفكرية رغم حسن النية. كما أن نمط التوثيق غير موحد، وبعض الأفكار النظرية أُدرجت دون إسناد صريح، مما يخلق فجوة بين المصدر والفكرة الأصلية. وبذلك، فإن الباحث احترام الملكية الفكرية على مستوى الإسناد العام، لكنه لم يلتزم بها وفق المعايير الأكاديمية الدقيقة التي تتطلب وضوحاً وتوثيقاً نصياً صارماً لكل اقتباس مباشر أو غير مباشر.

مؤشرات أصالة المحتوى وغياب الدلائل المباشرة على الانتحال

عند تحليل الإطار النظري في الصفحتين ٦ و ٧ من الدراسة، يظهر استخدام الباحث لنصوص وتعريفات جاهزة من مصادر معروفة مثل (بوزيد، ٢٠٢٢) و (Purchase & Volery, 2020)، إلا أنّ هذه النصوص وردت في الدراسة بصياغة تكاد تكون حرفية، من دون وضعها بين علامات تنصيص، ودون توثيق دقيق للصفحات كما تقتضيه قواعد الاقتباس الحرفي.

وهذا النوع من النقل—الذي يجمع بين الاقتباس الحرفي وإعادة الصياغة الطفيفة دون التنصيص—يُعد أحد المؤشرات الشائعة على الاقتباس غير المشروع أو النقل غير الدقيق، وقد يكشفه أي برنامج متخصص مثل Turnitin بنسبة تشابه مرتفعة. كما أن بعض العبارات النظرية، خاصة المتعلقة بأهمية الابتكار التسويقي وعناصره، تظهر بصياغات مستخدمة بكثرة في الأدبيات، ما يزيد احتمالية ظهور نسب تشابه مرتفعة عند فحص الانتحال، لكونها تبدو منقولة دون إعادة صياغة حقيقية.

مؤشرات أصالة المحتوى وغياب الدلائل المباشرة على الانتحال

ورغم وجود مؤشرات على النقل الحرفي غير الموثق بدقة، لا يوجد في الدراسة—ضمن الصفحات المتاحة—دليل قاطع على وجود سرقة علمية كاملة أو "انتحال مباشر" لمحتوى بحثي كامل أو نتائج أو جداول. فجميع الجداول الإحصائية، واختبارات الانحدار، وتحليل نتائج الاستبيان الظاهرة في الصفحة ١٩ وما قبلها، تبدو من إعداد الباحث، وليست منقولة من مصادر سابقة.

كما أن الدراسة تضمنت عرضاً موسعاً للدراسات السابقة بصياغة سردية تعكس فهماً عاماً للمحتوى، وليس نسخاً مباشراً. لذلك، فإن وجود السرقات—إن وجدت—قد يكون في جانب النصوص النظرية وليس في نتائج الدراسة أو منهجيتها. ويظل الحكم النهائي مرهوناً بفحص Turnitin أو أدوات كشف التشابه، إلا أن التحليل اليدوي يشير إلى وجود مواضع محتملة للانتحال الجزئي نتيجة الاقتباس غير الموثق بدقة، وليس سرقة أدبية كاملة.

حضور مساهمة بحثية أصلية في الجانب التطبيقي

تعرض الدراسة أفكاراً ونتائج تُعد أصلية وتعود للباحث، ولا يمكن اعتبارها مجرد تلخيص لأعمال سابقة، وذلك لعدة أسباب واضحة من بنية البحث. فقد قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية ميدانية داخل ثلاثة فروع رئيسية لشركة موبايلى في مكة المكرمة، مستعيناً بأداة الاستبانة التي تم توجيهها إلى ٣٠ موظفاً، وهي بيانات جمعها الباحث بنفسه، وليست منقولة عن أي مصدر آخر.

كما استخدم الباحث تحليلات إحصائية أصلية تشمل: تحليل وصفي، معامل الارتباط بيرسون، واختبار الانحدار الخطي، إلى جانب نتائج كمية محددة مثل الأثر الإيجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الابتكار التسويقي بنسبة ٨٠%، ووجود علاقة ارتباط طردية قوية بنسبة ٩٣%، وهي نتائج لم تظهر في أي دراسة سابقة، بل هي نتاج التحليل التطبيقي الفعلي الذي نفذه الباحث. كذلك، قدم الباحث نموذجاً مقترحاً لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الابتكار التسويقي داخل الشركة، وهو يمثل إضافة نوعية وأصلية تعتمد على المعطيات التي جمعها وليس على نقل أو تلخيص نماذج أخرى.

حضور مساهمة بحثية أصلية في الجانب التطبيقي

تظهر الدراسة التزاماً واضحاً بجانب مهم من القيم الأخلاقية البحثية، إذ إن جزءاً كبيراً من محتواها—وخاصة النتائج الإحصائية والجداول وتحليل الاستبيان—هو نتاج عمل الباحث نفسه، ما يدل على عدم وجود تلاعب ظاهر في البيانات. فالنتائج المعروضة في الجداول مثل معاملات الارتباط، والانحدار الخطي، والمتوسطات الحسابية، وانحرافات البيانات، تشير إلى تحليل إحصائي منظم ومتسق داخلياً يصعب اعتباره منقولاً أو ملفقاً، لأن القيم متناسقة وتعكس مخرجات بيانات واقعية جُمعت من موظفي شركة موبايلى.

فإن الباحث قدّم شروحاً وافية حول مجتمع الدراسة، حجم العينة، وفحص ثبات وصدق الأداة (كرونباخ ألفا ومعامل بيرسون)، ما يدل على احترام المعايير المنهجية وغياب أي مؤشر مباشر على العبث بالنتائج أو هندستها لتتوافق مع الفرضيات. كما أن الباحث لم يدّع ملكية أفكار ليست له في الجانب التطبيقي، وهو ما يدعم سلامة الجانب الأخلاقي في مرحلة جمع البيانات والتحليل..

حضور مساهمة بحثية أصلية في الجانب التطبيقي

ورغم سلامة الجانب التطبيقي، إلا أن الدراسة تُظهر بعض الإشكالات الأخلاقية في الجانب النظري، لا ترقى إلى السرقات العلمية الكاملة ولكنها قد تُعدّ ثغرات في السلوك البحثي. إذ إن الإطار النظري في الصفحتين ٦ و ٧ يحتوي على أجزاء نصية منقولة من مصادر معروفة، لكنها وردت بصياغات قريبة جداً من النص الأصلي دون وضعها بين علامات تنصيص، ما يشير إلى اقتباس حرفي غير موثّق رغم الإشارة إلى مصدره.

وهذا لا يُعد سرقة أدبية كاملة، لكنه يمثل إخلالاً جزئياً بأمانة التوثيق التي تُعد جزءاً من القيم الأخلاقية للبحث العلمي. كما لاحظنا أن نمط التوثيق غير موحد، وأن بعض الأفكار ذكرت دون نسبتها بوضوح إلى مصدرها، ما قد يؤدي إلى انطباع بأن جزءاً من النص من صياغة الباحث بينما هو في الأصل منقول. وعلى الرغم من أن هذه الأخطاء ليست دليلاً على نية السطو، فإنها مؤشّر على ضعف الممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتوثيق والاقتباس. ومع ذلك، لا توجد أي علامات تدل على تلاعب مُتعمد بالبيانات أو انتحال لنتائج أو أعمال بحثية كاملة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

